

التأسيس لنموذج المواطنة في الوثائق السياسية، بيان أول نوفمبر 1954
أنموذجا

**Establishing the citizenship model in political
documents, the November 1, 1954 statement as a model**

¹د. أوشریف ضياء الدين

¹ جامعة لونيسي علي البليدة 2

Lounisi Ali University - Blida2

oucherif_diaa@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2025 / 04 / 12 تاريخ القبول: 2025 / 05 / 17 تاريخ النشر: 2025/06/03

Abstract :

The political document is a material, historical and immaterial means, as it carries the perceptions and desires of societies in building their states and value systems that achieve their happiness. The November 1, 1954 Declaration carried the hopes of the Algerian people for independence from the colonial system and its exclusionary foreign culture. It established a model of citizenship specific to the Algerian people, which was later embodied in the constitutions of the independent Algerian national state.

Keywords : November 1, 1954 Declaration, Citizenship, National State

المؤلف المرسل: د. أوشریف ضياء الدين

البريد الإلكتروني: oucherif_diaa@hotmail.com

ملخص :

تعد الوثيقة السياسية الوسيلة المادية، التاريخية؛ واللامادية باعتبارها تحمل تصورات ورغبات المجتمعات في بناء دولها ونُظُمها القيمة التي تحقق سعادتها؛ بيان أول نوفمبر 1954 حمل آمال الشعب الجزائري في الاستقلال عن النظام الاستعماري وثقافته الأجنبية الاقصائية، فلقد أسس لنموذج مواطنة خاص بالشعب الجزائري وهو ما تجسد لاحقا في دساتير الدولة الوطنية الجزائرية المستقلة.

كلمات مفتاحية: بيان أول نوفمبر 1954، المواطنة، الدولة الوطنية.

1 مقدمة:

لطالما كانت أصوات المجتمعات، معتقداتها، قيمها، تصوراتها لنموذج الحياة الأمثل، اللبنة الرئيسية لبناء الدولة كمفهوم مُنظَّم لحياة الأفراد. في أوروبا الحداثة أو ما يطلق عليه عصر ما بعد الثورة، تمثل وثائق الماغناكارتا 1215، مطالب الثورة الفرنسية لسنة 1789، العقد الاجتماعي المؤسس للدساتير الأوروبية الحديثة خلال القرنين 17-18 النصوص التأسيسية للدولة الحديثة ونموذج لعلاقات الحاكم والمحكوم.

في الجزائر، يمثل بيان أول نوفمبر 1954 نموذج فريد في المنطقة العربية والإسلامية بحيث أعطى لبنة تأسيسية للدولة الجزائرية الحديثة، لاسيما إشراك المحكوم (الشعب الجزائري) في وضع الخطط الكبرى لنظامه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي؛ فالطبيعة الاتصالية للوثيقة، ومحتواها المتعدد الأبعاد كرسا إطارا خاصا للمواطنة كمفهوم سياسي غربي، لكن بمبادئ وقيم حضارية خاصة بالفرد الجزائري.

عبر هذه المساهمة سوف نحاول تسليط الضوء على نموذج المواطنة الذي حاولت وثيقة بيان الأول من نوفمبر 1954 ترسيخه في الأوساط المختلفة للمجتمع الجزائري، ومحاولات محوري البيان ترسيخ أسس الدولة الحديثة لدى أطراف الشعب الجزائري لاسيما، الانخراط في الكفاح المسلح كنوع من المشاركة السياسية والتمشيد الاجتماعية (قيم العدالة، الحرية، المساواة، الديمقراطية...). ومن ثم البحث في السؤال التالي: كيف حاول قادة الثورة عبر بيان أول نوفمبر 1954 إشراك الفرد الجزائري في العملية التحررية باعتباره مشروع وطني، وما هو نموذج المواطنة الذي أسست له وثيقة البيان؟.

وتندرج تحت هاته الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما المقصود بالمواطنة وكيف يمكننا التطرق لمعانيها المتعددة؟
2. ماهي تأثيرات وثيقة بيان أول نوفمبر 1954 على مسار العمل الثوري الجزائري؟
3. كيف جسد بيان أول نوفمبر 1954 معنى المواطنة أثناء فترة العمل المسلح وفترة بناء الدولة المستقلة؟

إلى ذلك ، يهدف موضوع الدراسة إلى إبراز القيمة التاريخية والسياسية لبيان أول نوفمبر 1954 باعتباره اللبنة الأولى التي تأسس عليها العمل الثوري الجزائري، وعمود البنين القانوني والسياسي للدولة الجزائرية المستقلة؛ كما تهدف الدراسة إلى محاولة مناقشة مفهوم المواطنة كمفهوم غربي ظهر كآلية لإشراك الأفراد في عملية الحكم، والتطرق للأبعاد الحضارية التي عمل على تسويقها بيان أول نوفمبر

1954 من خلال إدراج محرري ومؤسسي البيان لمفاهيم إنسانية، عربية وإسلامية لمفهوم المواطنة.

أولاً: المواطنة. مفاهيم متقاطعة وآليات عدّة

من الناحية اللغوية، يرتبط مدلول لفظ " المواطنة " بكلمة " الوطن " وهو المجال الذي يقيم فيه الفرد، ويستأنس به ، ويضع له علامات تذلل على وجوده (حدود طبيعية، مسكن، تخييم)؛ أو بمعنى دلالة على وجوده . ومع تطور النظم الاجتماعية والسياسية التي صاغها الإنسان حتى يتسنى له الوصول إلى التنظيم (الأسرة، القبيلة، الأمة، الإمبراطورية، الدولة، المجتمع...) ، تم ربط مفهوم المواطنة بعلاقة الفرد مع الإطار المنظم لحياته الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية السياسية ، والتي تم تجسيدها في علاقات الدولة/الفرد أو المجتمع.¹

مفهوم المواطنة الإجماعي يعود لظهور فكرة الديمقراطية في الحضارة الإغريقية ؛ فقد استعمل لفظ (civitas) (المواطن) لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني وبعدها الروماني؛ فهذا الوضع تحكمه شروط ومبادئ، لعل أهمها هو الانتماء للمدينة في ذلك الوقت (الدولة) ، والقيم الاجتماعية المشتركة (اللغة، الدين، المركز الاجتماعي، والعادات..)؛ ونظرا للطبيعة المباشرة للحكم الديمقراطي، كان لجميع سكان المدينة (المواطنين) الحق في المشاركة في تدبير أمور الحكم والسياسة، وحق العضوية في عدد المؤسسات التي تدبر شؤون العامة. ومنذ ذلك الحين بقي مفهوم المواطنة في تطور مستمر سيما بعد القرنين 17 و 18 إلى وقتنا الحالي، بحيث شمل الأبعاد والجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية إضافة إلى الجانبين السياسي والقانوني؛ لكن اعتبار أن الشعب هو مصدر جميع السلطات

وصاحب السيادة في تقرير مصير الدولة أو الأمة ، لايزال المفهوم الجوهري للمواطنة².

إلى ذلك، لقد أدت التغيرات المجتمعية التي عرفتها أوروبا النهضة، إلى إعادة تشكيل مفهوم المواطنة الذي صاحب تأسيس " الدولة القومية" وتراجع " الدولة الأمة - الإمبراطورية " ؛ فثورات طبقة عامة الشعب على النظام الملكي- الديني في أوروبا جعلت من المشاركة السياسية للشعب محور عملية الحكم، ومؤشر على شرعية الحكام وقانونية الفعل السياسي؛ الأمر الذي أدى بفكرة " المساواة أمام القانون" إلى البروز والتطور عبر المراحل التاريخية اللاحقة.

وبعد أن استقرت الدولة الوطنية أو القومية في العصر المعاصر، تشعب مفهوم المواطنة ليأخذ طبيعة الصفة وهو الدلالة عن العلاقة بين الفرد/ الدولة وما يترتب عنها من حقوق وواجبات، خاصة حدود الحرية، العدالة، المساواة، وتحديد مسؤوليات كل منهما³.

لكن، إفرافات الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من حركة استعمارية، تعرضت مفاهيم الثورة الفكرية في أوروبا إلى النقد نتيجة عنصرية النظام الاستعماري الذي داس فوق كل القيم الإنسانية التي تحملها معاني كالحرية، المساواة، العدل، الحقوق الأساسية...؛ فقانون مثل "قانون الأهالي" و"قانون كريميو" سنة 1879 وضع الجزائريين السكان الأصليين خارج مشروع المواطنة الفرنسية ونظامها الاستعماري في الجزائر، وهو إجراء أطلق عليه عديد الباحثين بـ " البشاعة القانونية " لأنه أراد إخضاع الشعب الجزائري لرقابة السلطة الإدارية والعسكرية، دون التمتع بباقي الحقوق أهمها الجنسية، حرية التعبير،

التملك، ممارسة القيم الاجتماعية في الفضاء العام (استعمال اللغة العربية، إحياء الشعائر الإسلامية)، مما أدى إلى انقسامات عميقة في المجتمع الجزائري (اندماجيين وثوريين)، ضف إلى ذلك انه أعطى الجنسية الفرنسية لليهود الذين كانوا يُعتبرون جزءا من المنظومة الاجتماعية الجزائرية قبل مجيئ الفرنسيين! يقودنا هذا إلى طرح أسئلة تتعلق أساسا بعلاقة "المواطنة" بالولاء لنموذج وشكل الدولة، وعلاقة المواطنة بالهوية. في هذا الإطار يقدم الأستاذ "سيدي محمد ولد ب" في كتابه "الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية" مقاربة شاملة للمفهوم بوصفها نظاما فكريا غربيا تطور عبر العصور، وتبلور عبر النماذج السياسية والاقتصادية المتعاقبة على رأسها النظام الرأسمالي والليبرالي.⁴

إلى ذلك، المجتمع الغربي اتفق على مفاهيم "خاصة جدا" لمعاني الحرية، الحقوق، العدالة، الديمقراطية الأمر الذي انعكس على مدلول المواطنة، والذي يتأسس فكريا على مبدئين :

ثنائية الحرية- المساواة: تقوم على حرية الأفراد وتساويهم أمام قانون الدولة وما تمنحه من حقوق وتفرضه عليهم كواجبات، سيما مسائل المشاركة في إدارة السلطة، تولي الوظائف، التنقل....

مركزية الاختلاف بين الأفراد: وتتجسد في التبرير القانوني لمسألة الطبقية، وما يتفرع عنها من عملية تقسيم الثروة وتطبيق القانون (قوانين العمل، قوانين الإجرام، القوانين المدنية، القوانين العامة...)⁵.

بالتالي ، ومن خلال علاقة الفرد، المجتمع/الدولة يمكن القول أن للمواطنة إبعادا نجملها في ما يلي :

"البعد السياسي": يتوقف عند الحقوق والواجبات التي تحددها الدولة لمواطنيها عبر دستورها.

"البعد الاقتصادي- الاجتماعي": وهو مجموع الحقوق الاقتصادية على رأسها العدالة في توزيع الثروة، والحقوق الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية...، إضافة المعايير الأخرى التي تحكم الفرد في فضائه العام الذي ينتمي إليه والذي تجعله يحتك مع الآخر، وهي تجمل كل المعايير المؤدية للاستقرار والأمن المجتمعي.

"البعد الثقافي": وهو - حسب رأيينا- الأهم والأساسي، وينطوي على ما توفره المواطنة من إحساس بالانتماء اللغوي، العرقي والديني الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إبراز "الهوية"⁶.

وعليه، متغير الانتماء أو الانتساب هو الذي يجمع بين الهوية والمواطنة، فالأفراد ينتمون إلى رقعة جغرافية واضحة المعالم - أي الدولة - نشئاً أو تجنيساً، وهذه الأخيرة لها ارث من القيم والمعتقدات والتاريخ الذي تنتمي إليه، ويعبر عنه بالثقافات والممارسات الاجتماعية للأفراد التي يكتسبها من مؤسسات التنشئة الأولى التي تتمثل في الأسرة وبعد ذلك أنظمة التعليم والتلقين المختلفة، فتتشكل الهوية عبر ما يسمى بالثقافة، والتي تؤدي بدورها نظام من الحدود والقيم المجتمعية التي يجب احترامها والتي تكرسها الدولة في نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويصبح احترامها واجبا وطنيا.⁷

من جهة أخرى، طالما ارتبطت آليات ممارسة المواطنة على ارض الواقع بمدى انخراط الأفراد في العمليات العمومية ذات الصالح العام كالانتخاب ، تبني مشاريع وطنية من شأنها إثبات الانتماء، وغيرها من الحملات التي تقوي صلة المجتمع بالوطن؛ وهذا بعد تزويد السلطة المخولة بالقيادة بتزويد الأفراد بالقنوات المخصصة لذلك (فضاء عام، نظام قانوني، نظام للاتصالات...) ⁸. بالإضافة إلى دور التربية والتعليم في تلقين أسس ممارسة المواطنة ، يعتبر "الإعلام" لبنة أساسية في انخراط الأفراد في هذه العملية، وهذا عبر الرفع من تصورات المجتمع تجاه قضايا تخصه (التنمية، الديمقراطية، التحرر....)، دائما في إطار حق الأفراد في الحصول على المعلومة؛ فتعبئة المجتمع لفرض الممارسات الخاطئة والظالمة ولفت انتباههم والتعريف بحقوقهم تماما كما هو مكرس في المواثيق والعهود الدولية، تعتبر طريقة وآلية لترسيخ مفهوم المواطنة في صفوف الأفراد ⁹.

وعليه، الآلية التشاركية للمواطنة تعطي إلى حد ما " شرعية " للمؤسسات القائمة بالحكم وللنظم المحلية ، وتساهم في تقديم رسالة حضارية في وجود مجتمع ناضج ومنظم ومتجانس؛ كل هذا يؤدي إلى ترسيخ ثقافة " تقاسم المسؤوليات"، وفي إبراز معنى وجودي " الأمة" التي تعطي مبرر للعلاقات بين محكومين فيما بينهم وحكام ومحكومين من جهة أخرى ¹⁰.

ثانيا: وثيقة بيان أول نوفمبر 1954، الطبيعة والتأثير

الوثيقة في المقصود اللغوي هو الشيء المكتوب والمطبوع؛ أما التطرق إليها اصطلاحا فتُعرّف بناءً على طبيعتها ومحتواها؛ فيمكن أن تأخذ طابعا رسميا أو

قانونيا (صادرة عن السلطة الرسمية لتقديم معلومة وتبليغ أمر معين)؛ أو غير رسميا كالكتابات التي تناول مسائل الاقتصاد والسياسة ، أو عادات الشعوب، قيمهم وتقاليدهم؛ أو المشروعات والإعلانات المدونة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة، ورجال الفكر والثقافة والتاريخ، التي تروي تجاربهم الرسمية والشخصية.¹¹

على مر التاريخ، كانت الوثائق المكتوبة، الشعارات المنحوتة ، أقوال وجهاء ونبلاء المجتمعات بمثابة النموذج والقواعد التي تسير عليها الأمم وتستأنس بها في خياراتها المصيرية ونظم عيشها وقيمها الكبرى ؛ فنجد مثلا "وثيقة صلح الحديبية" بين الرسول محمد (ص) وبين اليهود العهد والالتزام لتفادي الحرب ودلالة على وجوب الاتفاق. " كتابات الأعمدة اليونانية " هي كذلك تؤرخ لماضي البلاد وكأنها بمثابة توجيه لساكنة المدن اليونانية في العصر الأثيني؛ التاريخ الحديث والمعاصر كان شاهدا أيضا على وثائق سياسية كان لها الأثر الفارق في توجيه حياة الشعوب والأمم ، منها وثيقة " الماغناكارتا " الانجليزية، العهد والاتفاقيات الدولية الحالية كلها " وثائق سياسية " رسمية ولها طابع الإلزام على الأشخاص التي وقعت عليها.

إلى ذلك، تطورات الفكر الإنساني ابتداء من القرن 17 إلى اليوم استقرت على وجوب اتفاق بين الحاكم والمحكوم على قضايا مصيرية تهم شاعلي نطاق جغرافي معلوم الحدود والذي اخذ تسميات مختلفة ومتعاقبة (الدولة القومية، الدولة الوطنية، السيادة، الاتحاد، الفدرالية،....)؛ هذا الاتفاق يجب أن يتجسد في وثيقة مكتوبة تسمى بـ " العقد الاجتماعي ، الدستور " ويتم

قبولها كدلالة على الرضى ووجوب تطبيق ما فيها عن طريق ما يصطلح على تسميته بالانتخاب، كل هذا من اجل الحفاظ على استقرار الأفراد كغاية إنسانية.

أيضا، يمثل مفهوم "الأغلبية" الوسيلة المحققة لغاية العدالة، فتبني غالبية المجتمع الموجود في رقعة جغرافية واضحة المعالم لمشروع ما سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي سواء عبر التبني، الانتخاب، الالتفاف حول مصدر وصاحب المشروع الذي غالبا ما يكون شخصية عمومية كالرؤساء، الأحزاب، السلطة السياسية، يعطي للوثيقة الحاملة للمشروع طابع "الشرعية" و"الإلزام".

من جهة أخرى، ظهور الحركات والأنظمة الاستعمارية كان بمثابة المنعطف التاريخي الذي اخل بمعايير العدالة، الحرية، الاختيار..... فكان لزاما على الشعوب التي تعرضت للاستعمار أن تتحد وتتفق على مشروع "التحرير" وعلى قيادة العملية التحريرية من اجل التحرر والانعقاد من الظلم والعبودية التي رسخها النظام الاستعماري؛ فكانت الشعارات، الوثائق، البيانات، ومختلف العمليات لتعبئة الشعب للنضال والكفاح بمثابة الوسيلة الاتصالية التي من خلالها يتم التعبير عن آمال ورغبة الجماهير في الاستقلال وبناء دولها بنفسها وتقرير مصيرها بأيديها.

وعليه، بيان أول نوفمبر 1954 عبارة عن تقديم نظري وعملي مكتوب، لحوصلة تجربة الشعب الجزائري في نضاله وكفاحه مع الاستعمار، وشرح للأسباب التي جعلته يحمل السلاح، وقواعد ومناهج وطرق العمل الثوري، وأخيرا أسس لنموذج دولته الحديثة عبر التأكيد على انتمائه الحضاري؛ وهو أول وثيقة

للسلطة الرسمية والممثل الوحيد للشعب الجزائري إبان مرحلة الاستعمار الفرنسي، "جبهة التحرير الوطني"؛ ويعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر الحديثة فقد حمل روح ثورة التحرير الوطني.¹²

للوثائق قيمة تاريخية وفكرية، سياسية وقانونية، اجتماعية وثقافية، تُحدّد هاته القيمة بما ورد فيها وبما احتوته من أفكار. حسب عديد الباحثين نص بيان أول نوفمبر 1954 احتوى على عديد الأفكار التي تحدد قيمته؛ فهو نص تاريخي بأبعاد سياسية وأيديولوجية، وثورية إنسانية، أصدره حزب غير معتمد من قبل النظام الاستعماري، لكنه يعبر عن تطلعات شعب في رسم معالم دولته وقواعد دستوره.

فالقيمة التاريخية للبيان تتجسد في عرض محوريه الظروف التي دفعتهم نهج سبيل الكفاح المسلح والأزمات التي عاشتها الحركة الوطنية الجزائرية؛ أما القيمة الأيديولوجية للبيان فتظهر في احتوائه على مفاهيم تتناول مفاهيم كالدولة، الثورة، السيادة، الاستقلال، المواطنة...، أما القيمة السياسية فتربط بالهيئة التي أصدرت البيان وهو حزب جبهة التحرير الوطني كسلطة شرعية ممثلة للشعب الجزائري، فهو يخاطب جميع الأحزاب والهيئات الوطنية والدولية، إضافة إلى المصطلحات السياسية التي احتوى عليها كالحركة الوطنية، الانفراج الدولي، ميثاق الأمم المتحدة، تقرير المصير...¹³

كذلك، الدور الإعلامي للبيان أسس لمفهوم "الإعلام الثوري" في مواجهة الدعاية الفرنسية التي صورت قادة الثورة بأنه مجموعة من قطاع الطرق؛ الأمر الذي دفع الثورة إلى إيجاد منظومة إعلامية تتولى الوظيفة الاتصالية مع القاعدة

الشعبية ، التي من شأنها نشر قيم المواطنة والوطنية الواردة في البيان التي تقوم في جزء منها على ربط الاتصال بين الشعب وممثليه.¹⁴

في دراسته حول المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية في الجزائر تعرض الباحث في مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية الدكتور "محمد حيرش بغداد" وقال "لقد احتوى البيان على 900 كلمة، وقد تكررت فيه الوطنية والوطني 13 مرة، الجزائري والجزائرية 20 مرة، تكرر الكفاح 08 مرات، وتكرر الشعب 07 مرات، أما جبهة التحرير الوطني فتكررت 04 مرات. ومنه، تبين لنا الميزة الوطنية الغالبة على البيان، ترجع إلى حرمان الجزائريين من المواطنة ومن الجنسية معا. ونظرا لهذه الظروف ظل تحقيق المواطنة مرهونا بابتلاع وسائل الكفاح المسلح ومناهضة الإمبريالية، حيث أن هذه الوسائل موضوعة لخدمة هدفين رئيسيين هما: أولا: الاعتراف بالجنسية الجزائرية في علاقتها باللغة، الدين والعادات، ثانيا: تحقيق السيادة والاستقلال عن طريق الكفاح المسلح".¹⁵ هذا ما عمل على تحقيقه قادة الثورة، وإيصال ذلك لكافة الشعب الجزائري من خلال بيان أول نوفمبر 1954

ثالثا: تجليات المواطنة في بيان أول نوفمبر 1954

واجه الجزائريون القوانين الاستعمارية بواسطة بنوع من التشبث بالأرض وبقيمهم الحضارية ، أو ما يسمى بالوطنية Le nationalisme ؛ فظهرت بوادر المقاومة في وسط الفلاحين الذين فقدوا رمز الانتماء ممثلا في ملكية الأرض المغصوبة، ورجال الدين باعتبارهم حراس القيم الحضارية. وما إن انتقلت المقاومة إلى المدينة والتحققت بها النخب " المدنية" ، حتى انصهرت في مشروع وطني

يجمع جميع التيارات الفكرية، التي رأت في فكرة العمل المسلح السبيل الوحيد لتأسيس نموذج جديد للمواطنة المؤدي لبناء الدولة الجزائري الحديثة.¹⁶

بيان أول نوفمبر 1954 باعتباره وثيقة سياسية مؤسسة لنموذج الدولة الجزائرية، عمل على تكريس وحدة الشعب، عدم انفصاله عن قادة ثورته، وتأكيد انتماءاته القارية والحضرية، فمضمون البيان كما سبق وان أشرنا احتوى على فكرتين رئيسيتين، وهما الظروف المحيطة والعوامل المسببة لاندلاع الكفاح المسلح، وأسس ومبادئ الدولة الوطنية بعد استرجاع السيادة. كما يمكن اعتبار أن بيان نوفمبر 1954 جاء ليدحض الأطروحة الفرنسية بعدم وجود دولة وأمة جزائرية، وهو المبرر للنظام الإداري والعسكري الاستعماري المطبق على الشعب الجزائري، وفلسفته المجتمعية القائمة على التمييز بين أفراد الشعب الواحد.

تأكيد البيان على الانتماء الحضاري والإسلامي للشعب الجزائري، وما ينبثق عن هذا الانتماء من فلسفة معرفية- فكرية ترتبط بمعنى الدولة الدينية، لم يمنع محرري البيان من مجازات السياق التاريخي للثورة الجزائرية والتطورات الدولية، خاصة المفاهيم الأوروبية التي لاقت رواجا على المستوى الدولي، سيما الدولة القومية التي أصبحت فاعل أساسي في القانون والعلاقات الدوليين، وضرورة إشراك الفرد في تدبير أمور العامة. وبالتالي حاولت الثورة عبر بيانها للأمة وللرأي العام العالمي أن لا تخرج عن هذا السياق الدولي، حتى تكتسب التعاطف الدولي بأن ما يقوم به الشعب الجزائري يعتبر حقه الشرعي الذي تقره القوانين الدولية، لاسيما تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير بعيدا عن الوصاية.¹⁷

على كِلِّ، حمل بيان أول نوفمبر 1954 مفهوم تحرري، وطني وسيادي للمواطنة، وهذا عبر عدد من المؤشرات التي حملها الخطاب الموجه للأمة غداة اندلاع الثورة التحريرية : تتجلى فيما يلي:

1. الانتماء، نحو وحدة المشروع الحضاري ووحدة الشعب:

مصطلح Restauration الذي يقابله في اللغة العربية " استرجاع واستعادة" يدل على أن المشروع التحرري جاء لاستعادة الدولة الجزائرية التي تم هدم منطلقاتها الفكرية والوجودية لمدة 124 سنة (الإسلامية، الإفريقية، العربية...)؛ خاصة وأن المعاهدات الجزائرية مع دول كالولايات المتحدة، وانجلترا، وحتى مع فرنسا نفسها ما قبل 1830 ، تجسد الشخصية القانونية والسيادية والاعتراف الدولي لها.¹⁸

فالانتماء كما سبق وأشرنا سابقا يعتبر من الأبعاد الأساسية للمواطنة، فالمواطن الذي يقبل التشارك مع غيره من الأفراد الرقعة الجغرافية، سيقبل النموذج القيمي للدولة التي سيعيش في كنفها، وسينتج للهوية السياسية والقانونية التي تستفرد وتخصص بها الجماعة نفسها مقابل الجماعات والأمم الأخرى.¹⁹ فعبارة "أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، نعني الشعب بصفة عامة..."، وتعبير "...بأن نوضح لكم مشروعا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا الى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي، ورغبتنا هو أن نجنيكم الالتباس الذي يمكن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازيون..." ، كذلك ما ورد في مقدمة البيان حول البعد الخارجي للثورة "...إن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل

الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين..."، وأيضا " ..ان أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا.."²⁰ .

فالإشارات التي حملتها العبارات أعلاه كلها تؤكد على انتماء الشعب الجزائري إلى المنظومة القيمية والفكرية الإسلامية- العربية والإفريقية، كما أنها تقف في وجه المشاريع الاندماجية التي قبلت العمل تحت كنف الدولة الفرنسية ونظامها الإداري، وتصورها الإقصائي للمواطنة (مواطنين وأهالي)، فالدعوة للوحدة الوطنية انطلاقا من " ..لهذا نكون قد وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الشخصية.." تعبير صريح على ضرورة التحاق جميع التيارات الفكرية لمختلف أطراف الشعب بركب المشروع الوطني لجهة التحرير الوطني، فالأرض جزائرية وليست فرنسية، وعلاقة الشعب بها علاقة مالك وليس خادم ومستفيد!

2. الكفاح المسلح وتحقيق الحرية، كآلية للتعبئة والتنشئة السياسية:

حسب بيان نوفمبر 1954 ، اختيار الفكر الوطني التحرري ذو الطابع المسلح، أملت الظروف الداخلية المتعلقة بوجود الاستعمار الذي عمل على طمس معالم الهوية التاريخية والسياسية للشعب الجزائري، وانه لا مناص من العمل المسلح من اجل استعادة الهوية الوطنية، فاسترجاع السيادة لا يكون إلا بانصهار جميع التشكيلات والتيارات السياسية وبوثقتها في حزب وطني تحرري تحت مسمى "جبهة التحرير الوطني"، يكون لبنة لإنشاء سلطة سياسية ضابطة للسلوك المجتمعي، وتكون ممثلة له في المحافل الدولية، والتي لا يمكنها اكتساب الشرعية إلا إذا

تحقق الولاء الشعبي للمشروع السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني.²¹ فمدلولات قول الشهيد العربي ابن مهدي رحمه الله " القوا بالثورة إلى الشارع ليحتضنها الشعب" كافية لنقول أن الخطابات الثورية الجزائرية كانت تهدف لإشراك الأمة الجزائرية في المشروع السياسي والحضاري للثورة .

3. مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال، نحو استعادة الفرد الجزائري لحقوقه السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية- الثقافية

الكثير من الباحثين يرون في فكر نوفمبر المتجسد في بيانه لسنة 1954 ، روح الحركة الوطنية وفكرها النضالي والتجديدي في نفس الوقت؛ فإسهامات نجم شمال إفريقيا في جعل هاته المنطقة من العالم مركز الإشعاع التحرري والفكري خارج أطر المدرسة الغربية ، أدى بالنخب المنضوية تحت لوائه والعوام المؤمنين بفكره، إلى طرح أسئلة حول نموذج للحكم يستوعب الخصوصيات الحضارية للمجتمعات المغاربية بصفة عامة وللمجتمع الجزائري بصفة خاصة، سيما وأن الاستعمار الفرنسي عمل طيلة وجوده على طمس معالم الوجود الجزائري، حتى يكبح أي بعث حضاري جزائري من جديد.

فبيان الثورة حمل " المشروع والنموذج السياسي للدولة" باعتبارها ضابطة للسلوك وحامية للحقوق الجماعية والفردية ، فالتأكيد على ظلم النموذج الاستعماري يستلزم توضيح معالم البديل الذي يحمله المشروع الثوري ألا وهو دولة نوفمبر 1954. فانطلاقا من نص البيان الذي ورد فيه " ..ولكي نبني بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.. " والهدف هو " الاستقلال الوطني بواسطة اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات

سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي وديني".²²

حتى لا ندخل في متاهة المغالطات التاريخية والأخطاء المعرفية التي ترتبط بضوابط اللغة وعمليات الترجمة، خاصة وأن كثير من الباحثين رأوا في عملية ترجمة البيان من الفرنسية إلى العربية يشوبه الكثير من اللبس، خاص وأن عبارة إقامة دولة "جزائرية ديمقراطية اجتماعية" (الواردة في نسخة البيان العربية) بدل "ديمقراطية واجتماعية" La restauration de l'État algérien souverain, démocratique et social dans le cadre des principes islamiques (الواردة في البيان في نسخته الفرنسية)؛ أعطت إحياءات بأن النموذج الذي يريده قادة الثورة هو النموذج الاشتراكي اليساري، بينما في العبارة الثانية وهي الأصح دلالة "لإطلاق للمعنى وترك مساحة للاجتهاد في نوع الديمقراطية التي تتوافق والقيم الإسلامية فكرا وممارسة وسلوكا" وهو رأي الباحث الدكتور خالف عبد الوهاب.²³ على كلٍ، لا يمكننا نفي الاستقطاب الإيديولوجي الذي لف القراءة المتعددة لبيان نوفمبر 1954، ذلك أن الأفكار التي صيغ في إطارها البيان مستنبطة من الماضي الذي خلفته الحركة الوطنية الجامعة لكل أطراف المجتمع الجزائري؛ ولهذا حاول مفجرو الثورة إعطاء البيان الصبغة الجامعة لجميع التيارات، ومزج بين المرجعيات الفكرية الإسلامية، الاشتراكية والليبرالية كإيديولوجية وطنية نابعة من تصورات الأمة.²⁴

ومع ذلك، فإن المبدأ الثابت لسيادة الشعب وجعله مركز الدولة الوطنية الجزائرية الحديثة هو والمثبت لمواطنة وانتماء الفرد الجزائري، والعنصر الرئيسي لاختيار منظومة وشكل الحكم السياسي، الذي بني على ما يلي:

أ. الخيار الجمهوري:

بدأ افتتاحية البيان بعبارة أيها "الشعب الجزائري" والطلب منه في آخر البيان أن يبارك الوثيقة، تعبيرا صرح عن الخيار الجمهوري للمشروع السياسي للثورة، فجعل الفرد مركز الحكم هو أسى معاني الديمقراطية والمواطنة، فللشعب وحده سلطة الاختيار والتعيين، الرفض والعزل؛ فانخرطه في العمل السياسي والمسلح الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني، هو الدلالة على شرعية هاته الأخيرة كمثل وحيد وأوحد للأمة الجزائرية.²⁵ خاصة وان التقاليد الخاصة بالمجتمع الجزائري لم تعرف تسلسل في وراثته الملكية من جهة، ومن جهة أخرى، انهيار النظام الملكي في عدد من الدول الداعمة للثورة على شاكلة ومصر، تبني الخيار الجمهوري في دول الشرق الأوروبي التي أعلنت دعمها للمشروع التحرري الجزائري.²⁶

ب. تكريس الحريات، الحقوق والعدالة الاجتماعية بقيم حضارية محلية

انطلاقا من ما جاء في البيان "...الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري..." وأيضاً "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية"، تتضح المنظومة الفكرية الموجهة والمنشأة للحقوق والواجبات العامة. فما اصطلح على تسميته بالعقد الاجتماعي أو الدستور حاليا، يجب أن يعكس هوية الشعب الجزائري الدينية واللغوية، والانتماء الحضاري بدرجة أولى.

فالديمقراطية الشعبية التي حملها البيان تحمل في معانيها أفكار تستوعب الديمقراطية بمفهومها السياسي (الغربي)، فمبدأ "الأغلبية المحددة لنموذج الحكم" هو الذي يصنع القيم الاجتماعية ويضبط الحريات الفردية والجماعية؛ فالتشكيك في قدرة "الدولة ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية" احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، مغالطة تاريخية ومعرفية، فمن الغير المعقول إخراج الإسلام كمنظومة فكرية، من إطار التسامح والحرية؛ باعتباره دين سمح بالتفرد الديني وممارسة الشعائر الدينية الغير إسلامية داخل البلاد المسلمة.²⁷ وهو ما جسده البيان في "جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات".²⁸

فيما يخص العدالة الاجتماعية، فالمفهوم تابع من منطلق التقسيم العادل للثروة بحكم الانتماء لنفس الأرض، عن طريق نظام اقتصادي خارج نظام الإقطاع، وترقية المستوى العام للمعيشة والذي لا يتحقق إلا بالخروج من المنظومة الاقتصادية الامبريالية القائمة على الاستغلال؛ وهذا في سبيل تحقيق خاصية "الاعتزاز بالانتماء إلى الأمة" وحياة مادية ومعنوية مستقرة للفرد الجزائري.²⁹

خاتمة

المواطنة في أساسها تعبر عن الانتماء للوطن الجامع لكل الأفراد حول عقد اتفاق يخص المبادئ الكبرى التي تسير عليها الدولة، هاته الأخيرة لها مشروع

يجعلها مميزة عن الدول الأخرى ويحفظ لها سيادتها وسيادة شعبيها؛ فباعتبارها مركز العلاقة بين الحاكم والمحكوم ونقطة الزاوية في علاقة المجتمع/الدولة، فهي الضابطة لمعاني الحرية، العدالة، الالتزام، الخضوع للقانون المؤدي للاستقرار. في حين المبادئ الكبرى لها فهي تختلف من مجتمع لآخر بناء على الانتماء الحضاري له، لذا يتم الاتفاق عليها في الوثائق السياسية مكتوبة كانت أو معلنه، لتصير فيما بعد المسار التي تسير عليه الدولة، وأي إخلال بها هو مساس بالمفهوم العميق للمواطنة.

يمثل بيان أول نوفمبر 1954 العقد التأسيسي للدولة الجزائرية الحديثة، هذه الأخيرة لم تخرج من الدائرة المعرفية والفكرية الحداثية، ذلك أنها حملت - حسب البيان- معاني إنسانية تنطلق من قلب الانتماء الحضاري للأمة الجزائرية وعلى رأسها الحضارة الإسلامية، فمفاهيم كتحريم الظلم والحرية، احترام الشعوب في تقرير مصيرها، التوزيع العادل للثروة، احترام الحريات ورعايتها، تتقاطع والفلسفة الاستعمارية والتوسعية للدولة الفرنسية! كما أن اعتبار الشعب محور الحكم، والحكم بإرادته، وحمل آماله وهويته، التي جاء بها البيان، تجعل من الدولة الوطنية التي أراد قادة الثورة بناءها قائمة على أساس مواطنة كل فرد، وتبني شرعيتها، وتستمد وجودها من رضى وولاء الجبهة الشعبية الجزائرية.

- القيمة التاريخية والمعرفية لبيان أول نوفمبر 1954 تكمن في كونه وثيقة سياسية مؤسسة باعتبارها روح الدستور الجزائري والتي توازي وثائق سياسية وقانونية عالمية كالماغناكارتا الانجليزية 1215 ومبادئ ولسون الأمريكية 1918،

باعتبارها وثائق حملت آمال الشعوب وتصوراتها لقيم الحياة والعيش في النظم المستقلة.

- بيان أول نوفمبر 1954 كشف للعالم رفض الشعب الجزائري للأطروحات الاستعمارية إدماجية كانت أو عنصرية ، باعتبار أن الجزائر وشعبها وحدة مستقلة عن التاريخ الفرنسي الذي حاول إلحاقها بالبعد الحضاري الغربي.

- المفاهيم الإنسانية التي حملها البيان اعبر عن استعداد الجزائر للانضمام والانفتاح على الأمم مالم تعتدي على سيادة وحقوق الشعوب

- التأكيد على إلحاق الشعب الجزائري بالعمل الثوري وعلى تصورات بناء الدولة الوطنية المستقلة وفق بيان أول نوفمبر 1954 ، يحمل أسى معاني المواطنة التي تقوم على ضرورة إشراك الشعوب في بناء القرار الوطني؛ وهو ما يضح ما تم التسويق له من قبل الإدارة الاستعمارية على أن حزب جبهة التحرير الوطني فصيل مسلح ليس له امتداد شعبي.

قائمة المراجع:

1. اسماعيل طواهري وحسان حضري ، "آليات تعزيز المواطنة المحلية في الجزائر: البلدية نموذجا" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، ديسمبر 2020.
2. بيان أول نوفمبر 1954
3. جميلة طيب، "المواطنة، الهوية وإشكالية الاندماج الاجتماعي"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 14، فيفري 2022
4. حسن رمعون وآخرون، الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة، وهران: مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2012

5. حورية ومان ويوسف تلمساني، " البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال موائيقها الأساسية، بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2017
 6. رشيد مباد، " مبادئ وأبعاد من بيان أول نوفمبر 1954"، مصداقية، مجلد 2، عدد 1
 7. سيدي محمد ولد يب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2010
 8. فاطمة طاهري، " تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر 1954- قراءة في البيان -" عصور، العدد 34-35، أفريل - جوان 2017.
 9. رايح لونيسي، " بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية- الجذور الفكرية والمضمون -"، المصادر، المجلد 4 عدد 7، نوفمبر 2002
 10. خالف عبد الوهاب، " الأبعاد الفكرية والإنسانية في نصوص الثورة الجزائرية، بيان أول نوفمبر 1954 - أنموذجا -"، دراسات، المجلد 8 عدد 7.
 11. عائشة رحوي، " المواطنة والمدرسة، الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجا"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2009-2010
 12. عميوردعاس، " موائيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة " مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32 عدد 1، جوان 2021
 13. يوسف زدام، " بين تعليم المواطنة وممارستها - بحث في آليات تنشئة المواطن النشيط -"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023
 14. محمد نبيل بوخدومة، " محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية جدع مشترك علوم سياسية في مقياس تحليل الوثائق السياسية والموائيق الدولية في مقياس تحليل الوثائق السياسية"، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة البليدة 2، السنة الجامعية 2017-2018
 15. قويدر شعشوع، " آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان"، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان (كتاب جماعي)، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، 2018
- الهوامش:

- ¹ رحوي عائشة، " المواطنة والمدرسة، الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجاً"،
مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2009-2010، ص 19
- ² للمزيد أنظر: <https://bit.ly/3Bo3sKF>
- ³ رحوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص - ص 23-25.
- ⁴ للمزيد أنظر سيدي محمد ولد بيب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية،
الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2010
- ⁵ المرجع نفسه، ص 99
- ⁶ جميلة طيب، " المواطنة، الهوية وإشكالية الاندماج الاجتماعي"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية
والاجتماعية، عدد 14، فيفري 2022، ص-ص 267-268
- ⁷ جميلة طيب، مرجع سبق ذكره، ص 270
- ⁸ حسان حضري واسماعيل طاهري، " آليات تعزيز المواطنة المحلية في الجزائر: البلدية نموذجاً"،
مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، ديسمبر 2020، ص 549
- ⁹ قويدر شعشوع، " آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان"، التربية على المواطنة
وحقوق الإنسان (كتاب جماعي)، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، 2018، ص 135
- ¹⁰ يوسف زدام، " بين تعليم المواطنة وممارستها - بحث في آليات تنشئة المواطن النشيط-"، مجلة
الناقد للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 41
- ¹¹ بوخدومة محمد نبيل، " محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية جدع مشترك علوم سياسية في
مقياس تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية في مقياس تحليل الوثائق السياسية"، الجزائر:
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة البلديّة 2-، السنة الجامعية 2017-2018، ص 2
- ¹² طاهري فاطمة، " تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر 1954- قراءة في البيان -" عصور، العدد
34-35، أفريل - جوان 2017، ص 216
- ¹³ حورية ومان ويوسف تلمساني، " البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية من خلال مواثيقها
الأساسية، بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 20 اوت 1956"، مجلة العلوم الاجتماعية،
العدد 26، سبتمبر 2017، ص - ص 219-220
- ¹⁴ بلعباس حسيبة نريمان، " واقع قيم المواطنة في الصحافة الجزائرية، دراسة تحليلية للعمود
الصحفي نقطة نظام بصحيفة الخبر أنموذجاً"،

- ¹⁵ حسن رمعون وآخرون، الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة، وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2012، ص 34
- ¹⁶ المرجع نفسه، ص - ص 28-32
- ¹⁷ دغاس عميور ، " موائق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة " مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 32 عدد 1، جوان 2021، ص- ص 526-529
- ¹⁸ المرجع نفسه
- ¹⁹ رحوي عائشة، مرجع سابق، ص 28
- ²⁰ من بيان أول نوفمبر 1954.
- ²¹ رشيد مياد، " مبادئ وأبعاد من بيان أول نوفمبر 1954"، مصداقية، مجلد 2، عدد 1، ص 168.
- ²² من بيان أول نوفمبر 1954
- ²³ خالف عبد الوهاب، " الأبعاد الفكرية والإنسانية في نصوص الثورة الجزائرية، بيان أول نوفمبر 1954 – أنموذجا -"، دراسات، المجلد 8 عدد 7، ص 32.
- ²⁴ رابح لونيبي، " بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية- الجذور الفكرية والمضمون -"، المصادر ، المجلد 4 عدد 7، نوفمبر 2002، ص 22
- ²⁵ قواسمية عبد الكريم ، " أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 2 العدد 4، ديسمبر 2016، ص - ص 232-233.
- ²⁶ رابح لونيبي، مرجع سبق ذكره، ص 27
- ²⁷ المرجع نفسه، ص- ص 31-35
- ²⁸ من بيان أول نوفمبر 1954
- ²⁹ رابح لونيبي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 33-34